الخدمات مثل القطاع المصرفي والتأمين ، وكلفت انا بدراسة النفط وفيما بعد نشرت هذه الدراسة في كتيب باستثناء القسم المتعلق بالنفط مثل ما اشار الاستاذ برهان في مقدمة ذلك الكتاب لانه كان قد نشر في مجلة « شؤون فلسطينية » كبحث حول استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية .. كان واضحا منذ ذلك الحين ان الوضع الجديد يتطلب شيئا اكبر من المقاطعة ووسائلها وهذا يجعلني اطرح بعض الملاحظات العامة عن المقاطعة ... أنا اشعر انه بالاضافة الى حاجتنا الى تصور جديد ومؤسسات جديدة تستطيع اتخاذ القرار على المستوى السياسي مثل ما قال الدكتور عنبتاوي . والمقاطعة نفسها صارت بحاجة الى تعديلات اساسية لان الوضعية تعقدت ولم تعد بالبساطة التي كانت عليها من قبل. ولا بد من توضيح جوانب ذلك : اولا — هناك حاجة ماسة لاعداد بحوث معمقة في المقاطعة حول كيفية تضييق المقاطعة بخطوطها الحالية ، ناهيك عن الامتداد بها الى مناطق جديدة ... وهناك حاجة لمتابعة النفوذ والتحرك الصهيوني في القطاعات المصرفية والتجارية والتوزيعية ... الخ حتى نعرف حقيقة نشاطاتهم وأساليبهم ، وذلك لان الصهيونية العالمية ستضاعف مهارتها وتنوع طرق عملها حتى لا تقع تحت المقاطعة خاصة وان المقاطعة أصبحت أكثر فعالية وأهمية.. وهناك حاجة لجهاز مقاطعة أو أجهزة عديدة لتستطيع التوصل الى أفضل المشاريع المعروضة علينا وأنسبها والتعرف على حقيقة القوى والمؤسسات التي تقدم الدراسات ومشاريع التنمية لنا او تلك التي تريد الاموال منا ... ومن المهم جدا ان تعرف المقاطعة من يقف وراء تلك العروض والمشاريع ولسنا بحاجة لان نكتشف بعد مدة ان الصهاينة يقفون وراء بعض هذه النشاطات ... وهناك حاجة لتفسير عملية المقاطعة من جهة لتبيان انها ليست عملية فريدة ابتدعها العرب ، وانما هي عملية قديمة ترجع الى بداية الصراعات بين الدول ، وان أكثر من استخدمها كانت الدول الغربية نفسها وبشكل خاص امريكا وحلفاؤها حين لجأت لاستعمالها بعد الحرب العالمية الثانية ، كما ان الصهاينة أنفسهم مارسوها ضمن نطاق اقتصادهم في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل . اذن هناك حاجة الى اعلام ماهر يشرح ان المقاطعة ليست عملية دينية او عنصرية تلاحق اليهود ، بل انها موجهة ضد الصهاينة ونشاطهم تشمل اليهود وغيرهم ممن يقدمون المساعدة لاسرائيل . كذلك يجب ان نبين ان المقاطعة ليست عملية سلبية وانما هي عملية ايجابية ...

وأود الان ان انتقل بالمقاطعة بأجهزتها الحالية الى ما اتصوره في شكلها المطلوب وعلى صعيد عربي شامل حيث يجب ان تكون هذه الاجهزة الجديدة جاهزة لاستخدام المعطيات الاقتصادية لخدمة القضايا العامة ، القضايا القومية ... هذا الجهاز يجب عليه ، من ناحية سلبية ، ان يدافع عن نفسه من حيث توضيحه ان الاجراءات العربية ليست سبب ازمة النظام الرأسمالي وانما هي ازمة سابقة على ارتفاع سعر النفط ، وهذا أمر ثابت من احصائيات صندوق النقد الدولي ، وصارت هذه المشكلة معروفة ومنشورة في لغات عديدة ... ان التضخم مشكلة عالمية بدأت في ١٩٧١ بحيث انه في ١٩٧٣/٩/٣٠ وقبل ان يتوقع أحد انفجار حرب تشرين كانت أسعار منتجات البلدان الصناعية قد ارتفعت حوالي ٥٠٪ عما كانت عليه في ١٩٧٠ ... اذن الغرب ليسوا المسؤولين عن العملية هذه .

كذلك على الجهاز ان يقوم باستكشاف الجبهات والصيغ التي تعتمدها اسرائيل والصهيونية العالمية ضدنا ... وعلى هذا الجهاز ان يتابع الحوارات العديدة التي تجريها اسرائيل في أماكن عديدة ليدرسها بتعمق ويقطع الطريق عليها في الوقت المناسب فلا يأتي ردنا عليها بعد ستة اشهر أو سنة بعدما يبدأ العمل وينشط سأقدم بعض الافكار لما ينبغي عمله ولن تكون هذه الاقتراحات مترابطة وبشكل منطقي متكامل ، وأهم ما ارى ضرورة التركيز عليه اعلاميا وسياسيا ودبلوماسيا هو اظهار الفارق للغرب بيننا وبين اسرائيل ، اذ بينما تأخذ اسرائيل من الغرب فان الغرب يعطون الغرب . اسرائيل تشكل عبئا ومسؤولية مالية بينما العرب يشكلون باب فرج ومصدر رجاء ... ومثل هذا التوجه يفيدنا حين نستخدمه للضغط لخدمة قضيتنا القومية . وهذا الخط رغم بساطته يحتاج لمتابعة وتعميق على الصعيد الاعلامي والسياسي والدبلوماسي ... ومثل بسيط على امكانياتنا يكفي ان نشير انه لولا الاموال العربية